

جدلية القمع و"الحوار"

تميز الوضع السياسي العام في المغرب خلال الاشهر الاخيرة بمفارقة - قد تبدو غريبة للوهلة الاولى - تتمثل في ازدواجية مسلسل القمع من ناحية، مع محاولة انقاذ "الاجماع" عن طريق سلسلة من "الحوارات" و"المناظرات الوطنية" من ناحية ثانية. ان لجوء النظام الى شن حملة قمعية واسعة لا يخرج عن نهجه الدائم في مواجهة مطالب الجماهير وتحركاتها النضالية بالعنف الاعمى، هذه المطالب والتحركات التي تنطلق من تعمق خطورة الاوضاع بشكل مضطرد، فشلت كل محاولات النظام في تبريرها أو طمسها كلياً. ولعل تدهور الاوضاع التعليمية أبرز مؤثر على ذلك. فإزاء تنامي وعي الجماهير الطلابية والتعليمية باوضاعها، وإزاء فشل مناورة إيفران التي أراد لها النظام أن تشكل في نفس الوقت اطاراً للتحكم في الدخول الجامعي، ومداخل لفرض مشروع "الإصلاح الجامعي" واحتواء الحركة الطلابية.. لم يبق للنظام، تماشياً مع أساليبه المخزنية في الحكم، إلا تشهير سيف الارهاب في محاولة يائسة لتجميد الساحة الجامعية أو اضعافها على الأقل. لكن الجماهير الطلابية بينت من جديد عزمها على سلوك طريق النضال بحزم من أجل الدفاع عن حقوقها المادية والمعنوية، كما اظهرت استياءها من الممارسات الاستسلامية التخاذلية، وادانتها للذهنية المتخلفة التي تتعامل مع المنظمات الجماهيرية بمنطق التحكم والهيمنة.. أو تقديم الخدمة الواضحة لاعدائها كلما أفلتت زمام هذه المنظمات من يد أصحاب الذهنية المتخلفة الضيقة، وتحديدًا: الاصلاحيين المغامرين بكل تلاوينهم القديمة والجديدة..

والواقع أن نضالات الجماهير الطلابية، وما تعرضت له من أساليب قمعية خطيرة (اعتقالات ومحاكمات الطلبة في كل من جامعات فاس والرباط ووجدة، إضافة الى انتهاك حرمة المؤسسات الجامعية ومواجهة الطلبة والطالبات بأساليب العنف، مع اقفال كلياتهم...) ما هو في الحقيقة الا تعبير في شكل حاد وجلي عن الازمة العامة التي أدت اليها سياسة النظام، والنضالات البطولية التي تخوضها الجماهير في مختلف القطاعات والتي يواجهها النظام كعادته، بمختلف أساليب القمع والتشريد كالطرد الجماعي للعمال ومحاكمتهم لمجرد قيامهم باضراب شرعي، والمحاكمات السياسية المستمرة، كذلك التي يتعرض لها المناضلون الاتحاديون في كل من أقاليم تنزيت

ومراكش وخنيفرة، أو تلك التي تشمل المناضلين المعتقلين بمكناس سابقاً، واعتقال المسؤولين عن جمعية حقوق الانسان أنفسهم. اضافة الى حجز الصحافة الديمقراطية كما حدث مؤخراً لجريدتي البيان، والتضييق على الحريات العامة ...

ان النظام، في الوقت الذي يشدد فيه على التنظيمات الجماهيرية وعلى الجماهير الكادحة، يدعو الى "الحوار"، وتنظم له "المناظرات" والمشاورات التي يتهانت عليها البعض دون أدنى استفادة من سابقتها، بل وتحدياً لشعور المناضلين والجماهير.

وليست "مناظرة الفلاحة" الاخيرة الاحقة من مسلسل متكامل الجوانب، الغاية منه تجنب انفساخ "الاجماع الوطني" المزعوم عن طريق تجريد المشاكل التي تعاني منها الجماهير الشعبية من أسسها الطبقية الواضحة، وتقديمها على شكل "مشاكل وطنية" تستوجب التعاون الوطني، وتظاهر جهود كل الاطراف - خصوصاً منها "المعارضة البناءة" - من أجل ايجاد حلول "واقعية" تسمح للنظام بتثبيت شرعيته، وبزرع اليأس والشك في نفوس الجماهير ...

واذا كان اللجوء الى سياسة "المناظرات" تعبيراً واضحاً عن عجز النظام في مواجهة الاوضاع التي خلقتها اختياراته اللاشعبية، فانه يعبر في نفس الوقت عن عجز الخط الاصلاحى المغامر الذى قبل بالدخول في "مسلسل" يجني ثماره النظام ويدفع به الى آخر نهاياته المنطقية.

وهكذا، نرى أن استعمال لغتي العنف و"الحوار" يندرج في اطار مخطط واحد لا يتجزأ، أساسه حرص النظام على التعامل مع القوى الوطنية كقيادات تستحق "الاحترام والحوار"، وكقواعد مناضلة "تخل" بالامن العام ولا تحترم قواعد ذلك الحوار.. انه دائماً منطق نقل التناقضات الى صفوف الحركة الوطنية، وربح الوقت لتحضير مخططات جديدة "لتسوية" الوضع الداخلى، هذا مع العلم أن النظام، على الصعيد الخارجى، يحاول تعزيز مشروعيته عن طريق التظاهر بخدمة القضية الفلسطينية التي كان السابق الى معاداتها وتنسيق الجهود مع الرجعية العربية والامبريالية ضدها، وأيضاً عن طريق ركوب موجة "الاشتراكية الافريقية" التي يتزعمها اقطاب الرجعية من بورقوية الى سنغور ...

ان الرد على مخططات النظام وسياسته يتطلب من كل الروافد التقدمية المخلصة في المغرب، الخروج من دائرة رد الفعل التي يريد النظام أن يسجنها فيها، والانتقال الى موقع المبادرة والنضال، عملاً، على فك "الاجماع الوطني" المزعوم بكل "تاكتيكاته" الاصلاحية، ومن جهة ثانية، العمل على اعادة بناء الاداة السياسية والتنظيمية في خضم نضال الجماهير ببرنامج واضح الاهداف والاساليب.

انهما مهمتان متكاملتان لا معنى للواحدة بدون الاخرى، وهما مقياس خدمة مصالح الشعب وأهدافه.